

التجربة المغربية:

تحرير الطاقة وطاقة التحرير

المؤسسات العامة، إصلاح لا يعنى سوى إنهاء احتكار الدولة لهذه المؤسسات، وقد عبر وزير المالية آنذاك في خطاب النوايا أن "الدولة ترمع قصر نطاق تدخل المؤسسات العامة على القطاعات الإستراتيجية المتصلة بالخدمة العامة والمصلحة العامة".

الإطار القانوني

المفارقة أن خطاب النوايا ومشروع قانون الخصخصة رقم 39- 89 في نسخته الأولى وضع مجموعة من المؤسسات العمومية الإستراتيجية: المكتب الوطني للكهرباء، المكتب الوطني للسكك الحديدية، المكتب الشريف للفوسفات، المكتب الوطني للبريد والاتصالات، المكتب الوطني للماء ص.ش، الخطوط الملكية المغربية.. في لائحة سميت "باللائحة السلبية"، بمعنى أنها مؤسسات لا يمكن تحويلها للقطاع الخاص نظراً لحيويتها للاقتصاد الوطني، غير ان اللائحة السلبية استبدلت بأخرى إيجابية تحصر المؤسسات المراد تحويلها في 112 مؤسسة في قطاعات الصناعة التحويلية، والغذائية، والنسيج، والبنوك، والفنادق...، لكن هذا الحصر غير ذي جدوى لكون السلطة السياسية كانت كل مرة تفتح اللائحة لتضم كل ما من شأنه أن يجلب لخزينتها المال، خاصة من العملة الصعبة!

القانون المذكور حدد تاريخ عام 1990 لإكمال المسلسل، لكن المفارقة أن المسلسل الأهم سيبدأ بعد هذا التاريخ، لكن هذه المرة على أيدي معارضة الأمم، وستدخل حَمى المؤسسات الإستراتيجية، التي بدأنا نعيش عدها العكسي واحدة تلو الأخرى.

بدايةً من الضروري أن أشير إلى أن مصطلحات التحرير، التحويل، الخصخصة، انسحاب الدولة، لا تعنى نفس المفهوم وإن كانت تنهل من نفس المعجم، معجم تحرير التنافسية الاقتصادية وتحرير القطاعات المربحة من احتكار الدولة لها.

السياق السياسي

في عام 1989 صادق مجلس النواب بأغلبية 75 صوتاً على قانون تحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، البرلمان 75 كانوا يمثلون حكومة الأغلبية برئاسة محمد كريم العمراني وهي الحكومة رقم 19، والتي تميزت بأنها أطول حكومة في تاريخ المغرب حيث عمرت أكثر من سبع سنوات، وكان من بين وزرائها مولاي الزين الزاهدي الذي استوزر في ثلاث حكومات متتالية ليتم تكليفه بعملية التحويل.

صوت ضد المشروع 45 نائباً يمثلون المعارضة آنذاك، والتزموا بموقفهم الراض للخصخصة مدةً من الزمن، لكنهم أكملوا مشروع الخصخصة بجدية وبامتياز لكن بعد الصفقة السياسية المعروفة بالتناوب التوافقي.

لقد تميزت مرحلة ثمانينيات القرن الماضي بأزمة المديونية التي استغلها صندوق النقد الدولي ليفرض على المغرب سياسة التقشف الاقتصادي أو ما عُرف "بالتقويم الهيكلي" والذي من ثمراته سن قانون الخصخصة، لتبدأ أكبر عملية بيع في تاريخ المغرب الحديث.

في حقيقة الأمر، انطلقت العملية قبل سنتين من تاريخ المصادقة على قانون الخصخصة، أي في مارس 1987، بمناسبة القرض الذي تلقاه المغرب من البنك الدولي بغرض إصلاح



بقلم:

رشيد بوصيري

موظف بالمكتب
الوطني للكهرباء
بالمغرب
خبير في قطاع
الطاقة

باحث جامعي
في القانون العام
ناشط اجتماعي
ونقابي

لكن خلاصات تجربتنا المغربية تُغني عن الإطالة إذا قرأنا جيداً المؤشرات الاقتصادية بعد ١٧ سنة على بدأ عملية الخصخصة، التي أدّرت على خزينة الدولة ١٢ مليار دولار أمريكي كما صرح بذلك أحمد الميداوي مؤخرًا، لكن السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات لا يمكنه التصريح بالمؤشر الحقيقي للفساد المالي!.. لأنه يعلم أن ملفًا واحد فقط كبد المغرب خسارة ١,٤ مليار دولار والذي كان أبطاله مجموعة من المسؤولين والمسيرين للبنك العقاري والسياحي، منهم الوزير السابق مولاي الزين الزاهدي الذي كان مكلفًا بالخصخصة في حكومة العمراني، أما للوقوف على الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية بعد الخصخصة فيعني إطلاعكم على المؤشرات المغربية من خلال موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العنوان التالي:

<http://www.pogar.org/arabic/stats>

أنقل لكم مؤشرًا واحدًا له علاقة بالموضوع وهو مؤشر حصة الفرد من استهلاك الكهرباء في سنة ٢٠٠٣ الذي هو كالتالي: يستهلك البيت المغربي ٦٤٩ كيلووات فقط في السنة، وبهذه النسبة غير المشرفة نحن أحسن من جيبوتي واليمن والسودان وموريتانيا وجزر القمر، لكننا خلف ١٣ دولة عربية رغم مشروعنا الفريد في الكهرباء القروية!.

كيف نفسر استهلاك البيت المغربي لأقل من ٢ كيلووات في اليوم؟.. وأية تنمية بشرية يحتاجها المغاربة؟.. كثيرة هي الأسباب التي ترشح عملية تحرير قطاع الكهرباء لتعرف مخاضًا عسيرًا:

١. ضعف مؤشر استهلاك الفرد من الكهرباء والذي ليس له تفسير سوى بتدني القدرة الشرائية لغالبية المواطنين،
 ٢. عدم الاستقرار الاجتماعي والذي يشهد عليه احتجاجات المواطنين أمام كل وكالات الماء والكهرباء،
 ٣. المديونية الكبيرة التي دفع إليها المكتب تحت ذرائع الاستثمار لضمان الأمن والتوازن الطاقوي.
- فمن سيستثمر في قطاع هذه بعض مميزاتة؟.. اللهم إلا إذا بالغ المسؤولون في المساحيق لعلها تحسن وتجل المظهر الخارجي، أما مظاهر أزمة القطاع فلا تنفع فيها أية مساحيق، وليس قدر القطاع الوحيد أن يحرر لكي يتم تجاوز هذه الأزمة.
- المستخدمون في القطاع ليسوا في منأى عن إكراهات التحويل، بل يمكنها أن تنعكس سلبيًا عليهم ليزداد تخوفهم على مصيرهم المهني، وهنا يوصى القائمون على التدبير باستعمال وسائل التخدير، لتحفيز العاملين وكسب تأييدهم لإعادة الهيكلة والتحويل للقطاع الخاص، وذلك من قبيل الانفتاح واللقاءات الحوارية الداخلية أو بحجز نسبة من أسهم الشركة للعاملين وبأثمان تفضيلية.

على عكس المنشآت المحددة في اللائحة الإيجابية، فإن المؤسسات الإستراتيجية ذات البعد الوطني تطلب مستويين لعملية التحويل، التحرير ثم الخصخصة:

التحرير

يعني أن الدولة تُدفع لإنهاء احتكارها لقطاع ماء، ليصبح مجالًا لتنافس الفاعلين، لكن بشرط جوهرى، أن لا يُنشئ هذا التحرير احتكارًا آخر يقوم به الخواص.. مثال سلبي وقع في قطاعنا: هي صفقة الامتياز التي تلتفتها شركة جليك، حيث أن نصوصها التعاقدية مررت نوعًا آخر من الاحتكار لم يخطر ببال أصحاب القانون.

ليست شركة جليك من فازت بامتياز التدبير المفوض، وهو نوع من أنواع الخصخصة في إنتاج الطاقة وإن كانت الأولى في القطاع أي في سنة ١٩٩٧، بل جاءت مباشرة بعدها شركة ليديك (توزيع م.ك بالبيضاء) ١٩٩٧، ثم شركة ريزال (توزيع م.ك بالرباط) ١٩٩٩، فشركة تيوليا (إنتاج الكهرباء) ٢٠٠٠، ثم شركة أمانديس (توزيع م.ك بالشمال) ٢٠٠٢، فتحضرت (إنتاج الكهرباء) ٢٠٠٥.

بالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء، فالقانون المحدث له يقرر أن الدولة تحتكر إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء من خلال المكتب الوطني للكهرباء والوكالات المستقلة للتوزيع، فعملية التحرير هنا تروم تغيير الإطار القانوني لنتهي مبدأ الاحتكار عن القطاع، والترخيص بمقابل مالي للاعبين جددًا في الميدان، لاعبون هم إما محترفون في الغرب، وإما احترفوا عندنا ويمثلهم السيد ناقوش (المدير السابق) أو هما معًا، لكن ما لا شك فيه، أن عملية التحرير لا يمكن إجراؤها دون تشخيص وإعداد ثم تخدير للجسم وهو ما نعيشه منذ وقت قريب.

التحويل

يفضل السياسيون مصطلح التحويل إلى القطاع الخاص على كلمة خصخصة التي لها حمولة سلبية، لذلك فلا وجود لكلمة خصخصة ولا خصوصية. في كل القوانين والمراسيم المؤطرة، فالتحويل يعني بيع جزء أو كل المؤسسة العمومية للخواص عبر آليات محددة، لكن يسبق ذلك اضطرارًا عملية هيكلة المؤسسة العمومية أو إصلاحها وتشذيبها لجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، ويوصى خبراء الاقتصاد بأن عملية التحويل "قد تحتاج إلى هيكلة تنظيمية ومالية فتقسم إلى وحدات صغيرة متنافسة وتعزل الأنشطة غير التنافسية وتصفى الموجودات الهامشية ويسرح الموظفون الزائدون عن الحاجة ويعاد هيكلة الدين" ..

الهاجس الاجتماعي

لم أغفل المقاربة الاقتصادية لظاهرة هي اقتصادية بالأساس،

يستغنى عن بعضهم متى شاء. أما مشكل عجز الصندوق الداخلي للتقاعد (CCR)، فيبدو أنه سيحل في إطار عملية التحويل، فـصندوق الإيداع والتدبير متلف على أسهم مؤسستنا بعد التحويل أكثر من تلفه على مبلغ الدخول لنظامه الجماعي، وإذا صح هذا سيكون العاملون بالقطاع تحت رحمة الصندوق سواء كانوا عمال نشيطين أو متقاعدين.

المتفائلون من العمال لا يكتفون بهذا الكلام، لكونهم يظنون أن عملية تحويل المكتب ستقرز وضعية اجتماعية كمثيلتها في شركة جليك! وأظنهم واهمين لأن ٣٠٠ عامل بالنسبة لشركة تحترق ٦٥٪ من كهرباء البلد لا تمثل شيئاً، أما ٩٠٠٠ عامل بالنسبة لمؤسسة عمومية هي في أزمة مالية وتحتاج سنوياً من أجل توازنها إلى خزينة الدولة فيعنى الشيء الكثير.

ليس في مقدور العمال توقيف مسلسل التحويل، وأنا لهم ذلك إذا تكرر كل القوى الحية في البلاد لمؤسساتها العمومية الحيوية وأغمضت عينها عن مصدر قوة واستقلال بلادها؟.. أين هي الأحزاب السياسية؟.. النقابات المناضلة؟.. المجتمع المدني؟..

ليس بأيدينا ذلك كعمال، لكن آثار التحرير السلبية يمكننا تجنبها، لأن حل هذه الإشكالية ليس مستحيلاً، وفي نظري يبدأ الحل بتواصل صادق وحوار جماعي جاد، ويمر عبر مفاوضات جماعية جريئة ومسئولة، لينتهي باتفاقية جماعية تبنى الثقة وتضمن الحقوق والواجبات، ولضمان ذلك كله لا بد من تحرير العمال من اللامبالاة؛ لا بد من تحرير العمل النقابي من احتكار القرارات.

كل ذلك لا يمنع من هبوط الاطمئنان الوظيفي في ظل واقع سياسي متآزم، وعمل نقابي متشردم، وفي ظل مؤسسة عمومية منخفضة الكفاءة والتي تضخم عدد العاملين غير المؤهلين فيها بحيث أصبح لا يتناسب مع احتياجاتها الجديدة والمتطورة؛ لذلك فإن خيار تصفية الفئات غير المؤهلة من العمال بات واردة، وباب المغادرة الطوعية قد يفتح، لكن هذه المرة ليس بمفاتيح ولا بأموال البنك الدولي كما كان عليه الحال بالنسبة لقطاعي التعليم والصحة، لكنها ستفتح بمفاتيح الحكومة التي هي أقل تحفيزاً وأكثر إجحافاً للمطالب الاجتماعية.

مع بداية ٢٠٠٨ ستُضم إلى أصول المكتب جل الممتلكات التعاضدية والاجتماعية والترفيهية التي ساهم فيها المستخدمون، وهي تزيد عن ٢٠٠ مليار سنتيم، وقد تحتسب في رأسمال المؤسسة بعد التقييم، أما بعد التحويل فليس هناك ضمانات أن تستمر هذه المرافق في تقديم خدماتها للعمال.. وأى عمال؟

كذلك سينتقل المكتب للسرعة القصوى لتعديل النظام الأساسي للمستخدمين في غياب (شبه تام) للنقابة الأكثر تمثيلية، تعديل يتمشى مع تحويل الهيكلة القانونية للمؤسسة حيث يُراد لها أن تتحول من مكتب وطني إلى شركة مجهولة، وأى تعديل في النظام الأساسي للعمال سوف لن يخدم سوى هذا التحول، كما أنه لن يصبح ساري المفعول إلا بعد مصادقة وزارات المالية والطاقة، وتحديث القطاعات العمومية.

وفي أحسن الأحوال لن يعود النظام الأساسي للعمال أن يكون نظاماً داخلياً وفي مرتبة أدنى من مدونة الشغل، مدونة إذا هيمنت على قانون الشغل أو ألغت النظام الأساسي (بعد فترة انتقالية) ستكون كارثة على العمال وعلى دخلهم، كل ذلك في إطار مبدأ المرونة الذي يخول للمُشغل أن يستعبد الأجراء أو

المغرب

محطة عبد الخالق الطريس أول مشروع على صعيد القارة الإفريقية

برلين - الرباط - وكالة المغرب العربي للأنباء - م ع

حالياً. وذكر بإنجاز محطة عبد الخالق الطريس شمال المملكة بقوة ٥٤ ميغاوات كأول مشروع على صعيد القارة الإفريقية، ومحطة هوائية أخرى في الصويرة وطاقتها ٦٠ ميغاوات، مضيفاً أن هناك مشاريع أخرى في مجال الطاقة الهوائية تصل إلى حوالي ١٠٠٠ ميغاوات سترى النور في أفق سنة ٢٠١٢.

أما في ما يتعلق بالطاقة الشمسية، فقد أطلق المغرب حديثاً أشغال بناء مركز للطاقة الشمسية في منطقة بني مطهر شرق المملكة، بطاقة تصل إلى ٢٣٠ ميغاوات، ستشغل بالغاز الطبيعي وبالطاقة الشمسية.

وتحدث عن تجربة المغرب في مجال الطاقات المتجددة، وقال إنها تشكل بالنسبة للمغرب حافزاً أساسياً في سياسته الطاقية بالنظر إلى اعتماده على الخارج للتزود بالطاقة، وأضاف أن هذه المشاريع تندرج في إطار استراتيجية التنمية المستدامة في القطاع الطاقى في المغرب الذي يسعى إلى تعميم الطاقة وضمان التزود بها بأسعار جيدة، مع إدماج أولويات حماية البيئة والسلامة التقنية للمنشآت. وأشار إلى أن المغرب اعتمد برنامجاً لتطوير الطاقات المتجددة يتوخى الرفع مساهمتها في تلبية الحاجيات الطاقية إلى ١٠٪ بدلاً من ٤٪

في الكلمة التي القاها الكاتب العام لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة السيد مولود آيت حدو، في الندوة التحضيرية التي افتتحت أمس في برلين لإحداث الوكالة الدولية للطاقات المتجددة (إيرينا)، قال إن اقتناعاً بأن مجال الطاقات المتجددة يعتبر ميداناً خصباً للتعاون الدولي، وإن المغرب يولي أهمية خاصة لتنمية التعاون، خاصة مع البلدان التي تبدي استعداداً من أجل تطوير استعمال الطاقات المتجددة، ومنها ألمانيا.